بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

نهضة

الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

بلاغ رسمي رقم (١٣) لسنة 2016
لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2017

يأتي اعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2017 وكذلك اعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية في ظل التطورات الاقتصادية والسياسية غير المواتية التى تشهدها المنطقة وانعكاساتها السلبية على اداء الاقتصاد الاردني. ولذلك كان لزاما على الحكومة ان تواصل جهودها الاصلاحية لمواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد الاردني والتي من ابرزها بلوغ الدين العام مستويات مرتفعة لا يمكن استمرارها والتي اصبحت تستنزف جانباً هاماً من الموارد المالية المحدودة المتاحة، وكذلك تواضع معدلات النمو الاقتصادي التي لا تعتبر كافية لتحسين المستوى المعيشي وتخفيض معدلات البطالة، اضافة الى تراجع حجم الصادرات والاستثمارات والنشاط السياحي.

كما تسعى الحكومة حالياً الى تنفيذ برنامج الاصلاح المالي والهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي يتضمن مجموعة من السياسات والاجراءات للتغلب على التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتهيئة البيئة الملائمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وبنسب تفوق معدلات النمو السكاني، اضافة الى تعزيز الاستقرار المالي والنقدي وزيادة مستويات التوظيف وتحسين

تنافسية الاقتصاد الوطني وترسيخ مبادئ الشفافية والعدالة والمساواة والحاكمية الرشيدة.

ولضمان تخصيص الموارد المالية المتاحة وفقاً للأولويات ولتحقيق الاهداف الوطنية وبشكل يضمن توزيع مكاسب التنمية على مختلف مناطق المملكة، فقد حرصت الحكومة على مواصلة اعداد البرامج التنموية للمحافظات الهادفة الى تمكينها من تحديد احتياجاتها واولوياتها التنموية وتعزيز دورها في تحقيق التنمية والاصلاح والتي تم تضمين مخرجاتها ضمن البرنامج التنفيذي التنموي الذي تم اعتماده كأساس لاعداد الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية للاعوام (2017-2019) مع التركيز على الاولويات ضمن الاطار المالي متوسط المدى ووفق الموازنة الموجهة بالنتائج المعتمدة في اعداد الموازنة العامة.

وقد تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك السقوف الجزئية لانفاق كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية لعام 2017، **حيث تم الاستناد في اعداد تقديرات مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2017 إلى مجموعة من التوجهات من أبرزها ما يلي :**

1. الالتزام بتنفيذ بنود واجراءات برنامج الاصلاح المالي والهيكلي 2016- 2019 المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وخاصة التدابير والاجراءات الهادفة الى ضبط اوضاع المالية العامة واحتواء عجز

الموازنة العامة وخفض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي بما يفضي الى تعزيز الاستقرار المالي والنقدي.

2. التركيز على دراسة الاثر الاقتصادي للمشاريع الرأسمالية وزيادة فاعلية تحديد اولويات المشاريع الرأسمالية وتطوير آليات إدارة وتوجيه الموارد المالية من خلال وحدة ادارة الاستثمارات العامة وبما يؤدي الى زيادة كفاءة الاستثمار العام والتوظيف الأمثل للموارد المالية المتاحة.

3. التأكيد على أهمية متابعة تقدم سير العمل في المشاريع الكبرى والمبادرات الحكومية ذات الأولوية من خلال وحدة الإنجاز الحكومي في رئاسة الوزراء.

4. التأكيد على أهمية تفعيل قانون صندوق الاستثمار الأردني لعام 2016 والعمل على توفير عوامل نجاح المشاريع التي سيقوم بها صندوق الاستثمار الاردني في شتى المجالات الاقتصادية والاستثمارية من خلال توفير قاعدة البيانات الضرورية واتخاذ ما يلزم من الاجراءات لتسهيل تنفيذ هذه المشاريع.

5. تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات العامة من خلال تفعيل وحدة الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص وبما يخفف الضغط على الموارد المالية المحدودة، والحد من الاقتراض الحكومي لتمويل المشاريع، إضافة إلى توفير فرص عمل جديدة.

6. التأكيد على دور القطاع السياحي في تحقيق معدلات نمو مستدامة وتوفير فرص العمل من خلال التركيز على أنماط سياحية واعدة للسياحة المحلية والوافدة، إضافة إلى دعم برامج الترويج السياحي وفتح أسواق جديدة وتحفيز الأسواق القائمة.

7. مواصلة تنفيذ إستراتيجية قطاع الطاقة للأعوام 2015- 2025 من أجل تنويع وتطوير واستغلال مصادر الطاقة المحلية التقليدية والمتجددة وبما يسهم في الحد من فاتورة الطاقة.

8. تعزيز الاطار التشريعي والتنظيمي للقطاع المصرفي وتسهيل الحصول على التمويل وتوسيع نطاق الخدمات المالية وتطوير القطاع المالي غير المصرفي وتعزيز بيئة الاعمال.

9. اعتماد الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية 2016- 2025 كخطة اصلاح شاملة للنظام التعليمي بجميع مراحله ابتداء من مرحلة الطفولة والتعليم ما قبل المدرسة والتعليم العام والعالي مع التركيز على التعليم المهني والتقني وصولاً الى سوق العمل .

10. مواصلة العمل على تقوية شبكة الأمان الإجتماعي وتقديم الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

11. الاستمرار في اصدار الصكوك الاسلامية لتنويع مصادر التمويل وتوسيع قاعدة المستثمرين في ادوات الدين الحكومي وبما يتسق مع الإطار العام لإدارة الدين العام.

12. توسيع مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات والاولويات التنموية للمحافظات وبما يساعد على توزيع منافع التنمية على كافة محافظات المملكة من خلال اعداد البرامج التنموية للمحافظات وتعزيز دور صندوق تنمية المحافظات في تمويل المشاريع الإنتاجية الريادية التي توفر فرص عمل جديدة وبشكل مستدام وذلك تمهيداً للبدء بتطبيق نهج اللامركزية.

13. مواصلة العمل على إعادة هيكلة المؤسسات العامة وتنفيذ مشروع المواءمة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وذلك لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة.

14. تعزيز مبدأ الإعتماد على الذات في تغطية الإنفاق العام من خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب والتجنب الضريبي، وزيادة إعتماد الوحدات الحكومية على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها.

15. استكمال انجاز المشاريع الممولة من منحة الصندوق الخليجي للتنمية مع الاخذ بعين الاعتبار تعديل قيم المنح المخصصة للمشاريع الممولة من المنحة وبما يتناسب مع الوضع الحالي لها.

16. مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان الهادفة الى تعزيز منظومة حقوق الانسان في المملكة.

17. متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية وتعزيز مشاركة اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة في رسم الخطط التنموية والقطاعية بما يساعد على ادماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية بمراعاة احتياجات الرجل والمرأة بعدالة وبما يعزز من مساهمة المرأة في جميع المجالات.

وقد استندت موازنة عام 2017 إلى التوقعات الرئيسية التاليـــة :

1. تواضع النمو الاقتصادي في ضوء التطورات الاقليمية غير المواتية وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني، حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (3.3%) لعام 2017 و(3.8%) لعام 2018 و (4.0%) لعام 2019. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة (5.7%) لعام 2017 و(6.3%) لعام 2018 و (6.6%) لعام 2019 على التوالي.
2. بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو (2.3%) في عام 2017 و(2.5%) لكل من عامي 2018 و2019.
3. نمو الصادرات الوطنية بنسبة (6.5%) لعام 2017 ونحو(7.0%) لكل من عامي 2018 و2019.
4. نمو المستوردات السلعية بنسبة (3.1%) لعام 2017 و(2.7%) و(3.4%) لعامي 2018 و 2019 تباعاً.

5. بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 نحو (8.9%) لتنخفض هذه النسبة إلى (7.5%) في عام 2018 ثم إلى (6.2%) في عام 2019.
6. إستمرار البنك المركزي في المحافظة على مستوى مريح من الإحتياطيات الأجنبية خلال السنوات الثلاث القادمة وبحيث تكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة لا تقل عن ثمانية شهور وبما ينسجم مع برنامج الاصلاح المالي والهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي.

كما استندت تقديرات النفقات والإيرادات في مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2017 إلى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية :

1. عدم إصدار ملاحق موازنة إلا في الحالات ذات الضرورة القصوى.
2. الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين.
3. الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.
4. الاستمرار في ضبط التعيينات مع الاخذ بعين الاعتبار مشروع المواءمة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر الحكومية.
5. رصد المخصصات اللازمة لتغطية فوائد الدين الداخلي والخارجي .
6. الاستمرار في ضبط دعم مادة الخبز.
7. ضبط وترشيد بنود النفقات التشغيلية ولاسيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء.

8. الاستمرار في سياسة وقف شراء السيارات والاثاث وتنفيذ مشروع تتبع وادارة المركبات الحكومية.
9. اعتماد اجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه بما في ذلك تقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفؤ للطاقة وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.
10. الاستمرار برصد المخصصات اللازمة للمعالجات الطبية والادوية والمستلزمات الطبية.
11. الاستمرار برصد المخصصات لدعم الجامعات الرسمية والبلديات والمعونات النقدية المقدمة للاسر المحتاجة .
12. مواصلة تقديم الدعم للوحدات الحكومية المهمة مثل وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون ومؤسسة التدريب المهني.
13. رصد المخصصات اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية.
14. رصد المخصصات المالية لغايات الاستملاكات.
15. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات النقل والطاقة والتعليم والصحة والمياه والطرق وتنمية المحافظات.
16. التوجه نحو انشاء المباني الحكومية باستخدام آلية التمويل التأجيري المنتهي بالتمليك وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص وصندوق استثمار الضمان الاجتماعي.

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

17. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع البنية التحتية للمحافظات بهدف تعزيز التوزيع العادل لمنافع التنمية على كافة مناطق المملكة.
18. رصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع استخدام الطاقة الشمسية لانتاج الكهرباء.
19. رصد المخصصات المالية اللازمة لمشاريع التحول الالكتروني في تقديم الخدمات الحكومية.
20. مواصلة تأمين المخصصات المالية الضرورية لقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية لضمان الإستقرار الأمني الذي يشكل الركيزة الأساسية للإستقرار الإقتصادي والمالي.
21. تخصيص الاحتياجات المالية اللازمة للدوائر الحكومية ضمن موازناتها بما فيها المنافع الوظيفية بموجب احكام قانون توريد واردات الدوائر والوحدات الحكومية.
22. متابعة رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الاردنية في موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية حسب الاولويات والامكانات المالية المتاحة.
23. تعزيز اجراءات الحد من التهرب الضريبي وتحسين التحصيل الضريبي من خلال تطبيق الإجراءات القانونية للتحصيل والبيع في المزاد العلني، وإجراء التسويات ومنح حوافز لموظفي الضريبة لمضاعفة الجهود التحصيلية.

24. تعديل قانون ضريبة الدخل ليشمل مراجعة معدلات الضريبة على القطاعات المختلفة والاعفاءات للشخص الطبيعي والحد من عمليات التهرب والتجنب الضريبي.
25. اعداد اطار جديد للاعفاءات الضريبية تتضمن تخفيض الاعفاءات من ضريبة المبيعات على السلع والخدمات المحلية والمستوردة والاعفاءات من الرسوم الجمركية.
26. حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المقدرة في الموازنة العامة.

وفي ضوء كل ما تقدم، على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اعداد موازناتها للاعوام 2017- 2019 بشكل تفصيلي وفقاً للسقوف المحددة لها وتزويد دائرة الموازنة العامة بها في موعد اقصاه 2016/10/13 مع الأخذ بعين الاعتبار مخرجات البرامج التنموية للمحافظات والبرنامج التنفيذي التنموي للاعوام 2017-2019 وعلى أن يتم مراعاة محدودية الموارد المتاحة وسياسة الحكومة المتبناة في ضبط وترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته وانتاجيته عند اعداد هذه الموازنات.

وعلى ان تكون هذه الموازنات مستندة الى خطط عمل سنوية منبثقة من استراتيجياتها يتم صياغتها في كل وزارة / دائرة / وحدة حكومية متضمنة النشأة والرؤية والرسالة والاهداف الاستراتيجية والمهام التي تقوم بها ومساهمتها في تحقيق الاهداف الوطنية واهم القضايا والتحديات التي تواجهها والبرامج التي تضطلع بها وكلفها ومؤشرات قياس الاداء التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة 2017-

الرقم .....
التاريخ .....
الموافق .....

2019 وعلى ان يتم الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/ انثى) والطفل عند تحديد هذه المؤشرات وعكس هذه المؤشرات (المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي) على الاستراتيجية و/أو البرامج والمشاريع ذات العلاقة. هذا فضلاً عن بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس وتوزيعهم وفقاً للبرامج مع ذكر اهداف كل برنامج من هذه البرامج واهم الخدمات التي يقدمها وبيان المديريات والاقسام المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج.

ولتحقيق اهداف السياسة المالية الرامية الى احتواء العجز المالي وتحقيق الاستدامة المالية خلال السنوات 2017- 2019، فإنه ينبغي على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بالتعليمات المرفقة بإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2017.

2016/9/26

رئيس الوزراء

الدكتور هاني الملقي